

جدول (١٢- ب) هيكل الإيرادات العامة
(الإيرادات غير الضريبية)

(مليون جنيه)

٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
يوليو-أكتوبر	يوليو-أكتوبر	موازنة	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى	تعليلات	
٤٢,١٩٠	٤٣,٤٥٧	٢٣٦,٤٥٦	١٣٩,١٧٣	١٥٩,٢٨٤	١٩٦,٤٩٩	٩٩,٢٠٣	٩٦,٢١٢
١٤٣	٢,٧١٦	٢,٢١٣	٣,٥٤٣	٢٥,٤٣٧	٩٥,٨٥٦	٥,٢٠٨	١٠,١٠٤
١٠.٨	٢,٦٨٦	١,٢٨٨	٣,٢٣٦	٢٤,٩٤٢	٩٥,٤٩٧	٤,٨٢٠	٩,٣٣٩
١.٧	١٠.٢	٥٩٧	١٦٩	٣٠.٢	١٥٠	١١٢	٩٥
٣٢.٧	١٩.٦	٣٢٨	١٣٧	١٩٤	٢١٠	٢٧٥	٦٧٠
٤٢,٠٤٧	٤٠,٧٤١	٢٣٤,٢٤٢	١٣٥,٦٣٠	١٣٣,٨٤٧	١٠٠,٦٤٢	٩٣,٩٩٦	٨٦,١٠٨
٣١,٢٦٧	٣٠,٣٤٩	٩٩,٣٠٩	٦٩,٤٥٢	٨١,٤٦٣	٥٦,٩٩٠	٥٦,٤٩٤	٥٥,٩٧٩
٩١٩	١٨٢	٢,٥٢٠	٩٦٨	٣,٤٥٣	٧٤٥	٨٣٧	١,٠٧٨
٩١٦	١٧٩	٢,٤٠٦	٨١٦	٣,٣٥٠	٥٨٩	٦٩٨	٩٠٩
٢٦,٧٧٣	٣٠,٠٤٢	٨٥,٦٣٩	٦٣,٥٦٥	٧١,٥٧١	٥٣,٩٦٦	٥١,٩٣٥	٥٢,٣٥٨
.	.	١٣,٩٥٠	١٢,٧٨٢	٢٥,٤١٤	٢١,٨٠٩	١٨,٧٨٥	١٥,٠٢٧
١٦,٩٢٧	٢١,٩٦٠	٢٩,٢٤٤	٢٩,٤٦٢	١٣,٤١٧	٩,٢٨٣	١١,٣١٧	١٥,٠١٢
٦,٢٥١	٦,٣٠٢	٢٣,٢٦٨	١٦,٤٧٥	١٩,٢١٤	١٨,٠٨٤	١٦,٣٧٥	١٦,١١٨
٣,١٤٣	١,١٦٧	٩,٧٠٤	٧,٨٢٠	١٠,٠٩٣	١,٦٣٠	١,٩١٥	٢,٢٠٧
١٠.٢	١٦٤	٦,٥٦٨	٢,٢٧٢	٢,١٩١	٢,٣٢٢	٢,٩١١	٢,٩٨٧
١٢٧	١٢٤	١٠,١٥١	٤,٨٤٤	٦,٣١١	٢,٠٣٤	٣,٣٦١	٣,٠٧٨
.	.	٤,٦٢٥	٤,١٣٩	٥,٩٦٤	١,٧٣٧	٢,٩٣٣	٢,٨٠٠
٣,٤٤٨	.	١,٠٠٠	٧٤	١٢٨	٢٤٥	٣٦١	-٥٣٤
٦,٦٧٣	٥,٩٣٥	٣٠,٦٤٣	٢٩,٠٥٢	٢٦,٤٥٧	٢٨,٤٩٩	٢٢,٧٣٣	١٧,٨١٩
٦,٦٦٩	٥,٩٢٨	٣٠,٦٠٢	٢٩,٠٠٧	٢٦,٤١٦	٢٨,٤٧١	٢٢,٧٠٨	١٧,٧٨٩
٤,٧٨٤	٤,٢٤١	٢٢,٧٢٦	٢٢,٦٢٩	٢١,٠٣٧	٢٤,٣٥٩	١٨,٩٤٦	١٤,٢٩٠
٣.٨	٦.٦	٤٢	٤٥	٤٢	٢٧	٢٥	٣٠
.
٤٢٣	٢٦٣	٩١٤	١,٣٨١	٨٤٢	٥٤٦	٤٧٩	٥١٩
١٦٩	٩٨	٧٧١	١,٤٥٥	٩٠١	١,٠٦١	٦١٢	٦٧٣
١٢٤	٨٤	٧٦٥	٥٨٤	٣٧٩	٥٧٩	٣٨٣	٤٩٧
٤٤.٨	١٤.٦	٦	٨٧١	٥٢٣	٤٨٢	٢٣٠	١٧٦
٣,٥١٦	٤,٠٩٦	١٠,٢,٦٠٤	٣٤,٢٩٠	٢٤,١٨٤	١٣,٥٤٧	١٣,٦٧٧	١١,١١٨
١,٨٧٥	١,٨٨٠	١٣,٣٦٠	١٨,٠٩٦	٩,٩١٤	٧,٣٢٩	٦,٨٧٢	٣,٥٢٧
١,٦٤١	٢,٢١٧	٨٩,٢٤٤	١٦,١٩٥	١٤,٢٧٠	٦,٢١٩	٦,٨٠٦	٧,٥٩٢
٦٠.٨	٦٤٩	٠.٠	٧,٤٣٠	٥,٠٩٩	٢,٩٩٠	٣,٣٦٣	٣,٢٥٤
٨٧١	١,٥٠١	٨٠,٠٦٠	٧,٨٧٨	٤,٩٩٢	٢,٧٠٩	٢,٦٩٠	٣,١٦٦

المصدر: وزارة المالية

* ختامى مبدئى.

١/ يرجع الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى تراجع الموارد الاستثنائية من المنح لتبلغ حوالي ٢٥.٤ مليار جنيه فقط خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك مقابل منح بلغت نحو ٩٥.٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢/ مبدئى. **جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.**

٣/ تعكس بيانات الموازنة بموجب القرار الجمهوري رقم ٨ لعام ٢٠١٦.

٤/ تشمل منح من جهات حكومية.

٥/ إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لجهات موازنية مثل الجامعات والمراكز الطبية المتخصصة والهيئات والمراكز البحثية، ويقابل هذه الإيرادات مصروفات بذات القيمة موزعة على أبواب الاستدامة.

٦/ تشمل إيرادات إضافية بنسبة ١٠% من إجمالي الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة، بالإضافة إلى نسبة مقدارها ٢٥% من أرصدة تلك الصناديق توّول إلى وزارة المالية خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ فقط وفقاً للقانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣.

٧/ يعكس المبالغ التي تم دفعها مقدماً لتمويل مشروعات استثمارية خلال العام المالي السابق ولم يتم استخدامها خلال نفس العام، ومن ثم يتم قيد هذه المبالغ في العام المالي التالي كجزء من استثمارات مموله ذاتياً تحت بند "الإيرادات المتنوعة".

٨/ يرجع الانخفاض في أرباح الأسهم من البنك المركزي نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد في ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام في حسابات العام الذي يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزي خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزي، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزي خلال الفترات القادمة.

٩/ يرجع الانخفاض في أرباح الأسهم من قناة السويس نتيجة لاختلاف توقيت تحصيل ورودها، ولا يؤثر على الحصيلة أو إيرادات قناة السويس حيث سوف تظهر حصيلة إضافية لها في بيانات الفترات القادمة.

١٠/ يرجع السبب الرئيسي في ارتفاع عوائد الملكية الأخرى إلى تحصيل إيرادات من بيع ترددات الجبل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة في السوق المصري.

١١/ تعكس الزيادة في "موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات" في ضوء موارد ذاتية متوقعة لتمويل مشروع الإسكان الإجتماعي تقابلها زيادة مماثلة على جانب المصروفات.

١٢/ يرجع الانخفاض في أرباح الأسهم المحصلة من هيئة البترول نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للبترول.

١٣/ يرجع الانخفاض في الحصيلة من أرباح الأسهم من قناة السويس جزئياً في ضوء تباطؤ كل من نمو التجارة العالمية، والإقتصاد الصيني، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للبترول، مما انعكس على حركة النقل البحري أقل عبر قناة السويس.

١٤/ يرجع ارتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة نتيجة لعدة أسباب، وعلى رأسها، أيلولة ٢٥% من أرصدة الأرباح المرحلة للهيئات التي تحتجز أرباحها والتي بلغت نحو ١.٥ مليار جنيه، وزيادة حصيلة تسوية أراضى الأراضي التي تغير نشاطها والتي بلغت نحو ٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى تحصيل الأرصدة الدائنة للهيئات والجهات المختلفة بنحو ٣.٥ مليار جنيه.